الحضارة أو الثقافة، الذي استعملت له كلمة Culture.

وإلى جانب مشكلة صياغة المصطلح ؛ بامكانياته المختلفة، وبمحاذيره فهناك مشكلة هامة، هي مشكلة الاستخدام ؛ والاجماع حوله. وهي مشكلة سياسية وادارية، متصلة بطبيعة التكوين السياسي للأمة العربية.

ومن هنا، كان التنسيق، في هذا المجال، كما هو الحال، في كل المجالات الأخرى، ضربة لازب ؛ وهذا التنسيق إنما يتم على المستوى القومي ؛ في إطار الجامعة العربية، ومنظماتها المتخصصة، وهناك جهازان قوميان ينشطان في هذا المجال هما :

المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم... وهما يعتمدان على الأجهزة والمؤسسات الثقافية، ذات التنظيم القطري، والوظيفة القومية، وهي : المجامع العربية، واتحاد المجامع والجامعات العربية، وانتاجها، في هذا المجال، إلى جانب إدارات المواصفات والمقاييس، في الحكومات العربية، والهيئات والمنظمات القومية المهنية كاتحاد المهندسين والأطباء والمعلمين والمتخصصين في سائر فروع المعرفة...

وإن مؤتمرات التعريب التي ينظمها مكتب تنسيق التعريب، كل ثلاث سنوات ليوثق وينسق المصطلحات، ويلتقي فيها ممثلو المجامع والجامعات والهيئات العلمية والاكاديميون، تقوم بدور نافع في هذا الشأن. وقد أقر المكتب في مؤتمراته الخمسة التي كان آخرها في عمان في عام 1985، أربعة وثلاثين معجما ؛ وأعد عشرة معاجم للعرض على المؤتمر السادس القادم، في مختلف العلوم والمهن ؛ وذلك من حصيلة الانتاج العربي المتخصص في المجامع والجامعات، ومن الانتاج الفردي.

إن قضية التعريب والمصطلح، قضية أساسية في سبيل التنمية الشاملة للأمة العربية وفي سبيل تقدمها العلمي والتكنولوجي، وفي سبيل تكاملها القومي ؛ وهي قضية يزداد الوعي بها يوما بعد يوم، وقد قامت مؤسسات قطرية وقومية متخصصة للتصدي لها، سواء من حيث إنجاز النشاط نفسه أو من حيث تنميته، أو من حيث تنظيمه وتنسيقه...

وبطبيعة الحال، فإن علم المصطلح، وهو من العلوم الأساسية، في صلتها بالتنمية الاقتصادية، وبالتقدم العلمي، وبالتعاون الدولي، لا يزال في المهد صبيا ؛ ولكنه مع ذلك معين عونا كبيرا في تثبيت مفاهيم المصطلح دوليا ؛ وفي تنظيم تداوله ؛ وتحقيق التعاون العالمي في مجالاته المختلفة، عبر منظمات دولية وإقليمية، بتعاون مع الأجهزة المعنية في كل دولة...

وفي الوطن العربي، فإن الحاجة قائمة إلى مزيد من الاحكام في التنسيق والتنظيم ؛ ولعل وجود شبكة لتنسيق المصطلح هو خطوة أساسية. ومن الحظ الحسن أن هذه الشبكة قائمة فنيا واداريا، في مكتب تنسيق التعريب في الرباط الذي أنشيء ليتعامل مع المؤسسات المنتجة للمصطلح عربيا، في مجامع اللغة العربية، والمجالس العلمية والجامعات العربية ؛ ومع المنظمات والهيئات المهنية القومية ومع الادارات القطرية في الدول العربية، وذلك جمعا لكل مصطلح جديد، في كل المجالات العلمية والفكرية والفنية والاقتصادية والاجتماعية ؛ وتصنيفا لها ؛ وعرضها في المؤتمرات الدورية لمؤتمرات التعريب التي تجمع ممثلي الهيئات العربية المعنية وممثلي الحكومات العربية،

أوربية مناطق النفوذ على الأرض العربية، وتراوحت سياسات اللغوية الأوربية في علاقتها مع اللغة عربية، بين التعايش الجائر، تعايش القوي مع ضعيف ؛ وبين محاولة الاستيعاب والاستلاب، وفي كل الأحوال، طردت اللغة العربية من مناطق التقدم ؛ حرمت أسباب النمو والانفتاح...

كذلك ؛ فقد كان نصيب اللغة العربية، في تقدم ؛ متفاوتا في الدول العربية، على حسب ظروفها التاريخية والاجتماعية، ولكن التعاون الثقافي ظل قائما في مستوى مسؤول وإيجابي، على المستوى الثنائي وعلى المستوى القومي، وهو تعاون لم تشهد جوانب الحياة الأخرى مثله في العلاقات العربية، وذلك بفضل اللغة الجامعة التي ظلت الآصرة الباقية التي لم يستطع الاستعمار، مع ما بذل من جهد، أن يفصم عراها... ومع هذا، فقد كان للمتغيرات الكثيرة، التي نشأت عن ظروف وجود دول عربية، ذات نظم وادارات مختلفة، أثر في سياسة تنمية اللغة العربية، بطريقة متوازنة، وبتنسيق كامل...

وكان للتعريب، بصفة عامة ؛ وللترجمة بصفة خاصة، نصيب من ذلك...

فالمشكلة الحقيقية في قضيتي التعريب والمصطلح، ليست إلا مشكلة تنسيق وتنظيم. ذلك ان اللغة العربية تستعمل استعمالات مختلفة، وتوظف في كل دولة، توظيفا يخضع لسياستها وقوانينها، فمثلا استعمال اللغات المحلية في أجهزة الاعلام، وفي الانتاج الفني والأدبي ؛ وفي لغة التدريس إلخ... يختلف من بلد إلى آخر. فمؤسسات الترجمة، الرسمية والتجارية، تعمل إلى جانب المبادرات الشخصية، إلى جانب نشاط الأكاديميين من أساتذة الجامعات، والباحثين، كل يعمل في ظل نظام معين...

ومن هنا، فلم تعد هناك رقابة لغوية على دقة الترجمة ؛ فأصبحت الكلمة الأجنبية تترجم بكلمات متعددة إلى العربية، بكلمات متقاربة في المعنى ؛ وذلك يعود فيما يعود إليه، إلى اتساع المفردات العربية من ناحية ؛ وقد يعود إلى عدم التمكن من اللغة العربية أو من اللغة الأجنبية التي يترجم منها من ناحية أخرى.

وحصيلة هذا كله، هي بلبلة في اللغة العربية نفسها، ونشوء أساليب ذات طابع محلي في التعبير العربي.

وهذه الظاهرة التي تقوم في مجال الترجمة والتعريب، تنعكس بالضرورة على المصطلح، ذلك إلى جانب أن هنالك مشكلة خاصة بالمصطلح في اللغة العربية،... فمع أن قضية المصطلح، قضية اتفاق فكري أو مهني ؛ فإن المصطلح الأوربي، كما رأينا لم يتردد، في استعمال أسلوب الاقتراض من اللغة العربية، حين كانت هي لغة العلم... واحتفظت بالكلمات العربية حتى اليوم... ومع ذلك فإن اللغات الأوربية، ترجع في نحت مصطلحاتها العلمية في الغالب الأعم، أما إلى الأصل اليوناني أو اللاتيني ؛ أو إليهما معا ؛ وذلك تفاديا لاستعمال اللغة العادية في المصطلح. ومن هنا فقد أصبحت كل لغة أوربية حديثة تستعمل المصطلح، ذا الأصل اليوناني أو اللاتيني دون حرج بعد تطويعه إلى لغتها، «فتفرنسها» أو «تؤلمنها» أو «تؤنجلزها» وتتبناها كما هي ؛ في حال نسبة الفكرة إلى مكتشفها وذلك طلبا لوجاهة المصطلح، ولاضفاء هيبة عليه...

والواقع أن المشكلة الحقيقية في المصطلح العربي، هي انتزاعه من اللغة العادية... هناك مصطلح أوربي انتزع من اللغة العادية، وهو لهذا مصدر قلق ونزاع في مفهومه بين المتخصصين، وهو مفهوم